الانقلاب العثماني (*)

﴿ وتركيا الفتاة ﴾

٣

تفنن الماجن في أكل الرشى ومنح الرتب والاوسمة

كان لرجال الماجن في الارتكاب وسوء الاستعمال ظرف ورقة وتورية بديعة ، فلما أنشئ قضاء (بئر السبع) في تيه بني اسرائيل وعين له قائمقام في الاستانة قال له دولة الناظر حسبما افاد : « بالطه كبر مامش اورمانه كوندر يورم » أي اني أرسلك الى غابة لم تدخلها بلطة الحطاب . فذهب وحطب في الناس حتى عزل وأخذ تحت المحاكمة ، ثم عين في محل آخر . وهذا مثال من الف بل آلاف أمثلة للارتكاب الذي أفسد اخلاق الامة وأخرها عن اللحاق بالامم المتمدنة ، ويروي عنه الناس نوادر عجيبة واساطير غريبة تحتاج الى الجمع في كتاب او الافراغ في قالب قصصي ، وبعد ان كان تعيين الموظفين يكون بطلب الباب العالي والنظارات صار التعيين وتوجيه الرتب من الماجن مباشرة !

تهافت الناس على احتجان الرتب مع لقب بك الذي لا وجود له في الحقيقة بين الالقاب الرسمية كوجود لقب باشا مثلاً ، وإنما اشتهر فريق باسم بك وفريق باسم افندي فكانوا عند توجيه الرتبة ينظرون اذا كان الاسم مقرونا بلقب بك صدرت الارادة السنية بموجبه ونشرت في التوجيهات الرسمية ، فصار بائعو الرتب يتعمدون وضع لقب في الطلب لتصدر بموجبه الارادة السنية وتنشر في القسم الرسمي من الجرائد ، فتتناقلها الجرائد العربية وتقول وجهت الرتبة الفلانية مع لقب بك لتوهم

(*) تابع لما نشر في (ص ٧٤٣ ج ١٠ م ١١) من رسالة محمد روحي بك الخالدي العضو في مجلس المبعوثان عن القدس الشريف

القارئ، ان تقلب بك توجيه جديد كلقب كونت أو مركيز عند الافرنج، وامتلأت دوائر الاستانة بالموظفين بلا تمييز في جدارتهم واستحقاقهم واضطلاعهم بالعمل الذي هم فيه، ولم يكن الغرض من التعيين التحري على موظف قادر على ايفاء الوظيفة حقها من العمل، بل ايجاد وظيفة وعمل للمقربين والملتمس لهم أو للذين يخشى بأسهم !! فزاد عدد الاعضاء في شورى الدولة عن المئتين، ونظامهم ان يكونوا سبعة وثلاثين عضوا، وكذلك مجلس المعارف ومجلس التفتيش والمعاينة الضاغط على حرية نشر الكتب وادخالها وهو الذي محا من كتب اللغة كلمات كثيرة مثل: حرية، وطن، اختلال، انقلاب، جمعية، رشاد.... فكانت اسماء الموظفين من عبد الحميد وسلطاني ونحو ذلك الى اسماء اخر وبعضها حرفت وكتبت سلطاني، وامتلأت نظارة المعارف بالموظفين حتى قال ناظرها الانجليزيا عرضوا عليه الميزانية: لولا وجود معاشات المعلمين لامكنني وضع الموازنة !! فكانت معاشات المعلمين تضايقهم وهم يريدون حصر المعاشات بالموظفين من الرؤساء والاعضاء والكتاب والمفتشين، وزاد عدد اعضاء الجمعية الرسومية عن ثمانين عضوا، وكذلك مجلس المالية والاوقاف والعسكرية والبحرية وغير ذلك من أنواع المجالس ودوائر الحكومة والمعية الشاهانية، حتى ضاقت المجالس والاقلام بالموظفين وصار أكثرهم لا يجد له كرسيا للجلوس عليه !! وكانوا يأخذون رواتبهم وهم نائمون في بيوتهم.

اختلال المالية وارهاق الفلاح

اختلت الموازنة المالية اختلالا عظيما ادى بها الى حجز نحو نصف رواتب الموظفين والعساكر ومخصصاتهم في كل سنة، واستفحل الظلم في جباية الاموال الاميرية وطرح الاعشار وتحصيل رسوم الاغنام، وتسابق الموظفون الى المزاودة بأعشار الاقطعية والالوية، وعدوا ذلك فضيلة وسببا مشروعا للكفاءة والترقي، والمكلفون من الزراع والفلاحين يئنون تحت اثقال هذه التكاليف والمظالم ولا ناصر لهم ولا مفكر في شؤونهم، وقلما كان يمر على القرية شهر من دون ان يأتيها المشيرون وجباة الاموال الاميرية ونصبب المصارف ومصرف (بنك) الزراعة والدائرة

الرسوم الستة أي الديون العمومية والاعانات المختلفة، وكان الظلم اشد على المسلمين منه على المسيحيين الذين كانوا يحتمون بأديارهم ورؤسائهم الروحيين ، ولقد سمعت كثيرا من الفلاحين انهم اضطروا الى بيع أراضيهم وتزويج بناتهم ليأخذوا صداقهن ويعطوا للجباة مايطالبونهم به من الاموال الاميرية ! ! فصار الفلاح يتجنب زراعة الارض الا بقدر حاجته الضرورية . ومن القواعد التي قررها الفيلسوف الشهير مونتسكيو مؤلف روح القوانين: « ان الاراضي يقل ايرادها بالنسبة لحرية سكانها الا بالنسبة لخصبها » فاذا كان الفلاح حرا عمر الارض الموات وجعلها خصبة بعمله وحرائته ، واذا فقد الحرية أصبحت أرضه الخصبة مواتا بسبب الظلم والاستبداد . وعليه فان مانشاهده اليوم في اوربا من العمران إنما هو نتيجة الحرية ، فحيثما توجهت فيها لا ترى الا مروجا نضرة واشجارا وكروما مخضرة وانهارا جارية كأنها بستان عظيم ليس فيه قطعة أرض خراب

وصار رجال المابين يحرضون الولاة والمتصرفين على الاسراع بتحصيل الاموال والبعث بها الى الاستانة ، وكان القائمون بادائها لا يدرون اين تنفق وكيف تصرف لعدم نشر الموازنة المالية (Budget) بخلاف ادارة الديون العمومية التي هي تحت مراقبة الاجانب فانها في غاية الانتظام والترقي ، تزيد وارداتها في كل سنة فتدفع رواتب موظفيها ومرتبات الديون بأوقاتها المعينة ، وقد حدا ذلك الدولة الى العود الى الثقة المالية بها ، وأصبح أصحاب الديون في أوربا آمنين على أموالهم ، ولو حدثت قلاقل في المملكة العثمانية فان قيمة أسهم الديون لا تتنزل إلا قليلا ، واذا أردت المقايسة بين ادارة الديون العمومية وبين نظارة المالية فانظر إلى قرية من قرى الالمان أو اليهود المستعمرين في سوريا وفلسطين وما فيها من الانتظام والعمران والترقي ، والى قرى الاهالي المجاورة لها وما فيها من الفقر المدقع والخراب — يتضح لك الفرق بين الادارتين

اختلال الادارة العسكرية بادارة الجواسيس لها

اختلت ادارة العساكر البرية والبحرية ، وأصبحت لا تمرن على التعليم الناري

واصابة الهدف ، ولا تساق سوق الجيش خوفا من الهيجان وحدوث الانقلاب !! مع ان دول أوربا ولا سيما المانيا وروسيا والنمسا وفرنسا تقوم جيوشهن في كل سنة بمناورات حربية ، يحضرها الامبراطور نفسه مع أولاده وأسرته وجميع ضباط السفارات الاجنبية ، فيستطلعون أحوال الجند ويشوقونهم . وصار الاسطول العثماني الذي انفق على شرائه الملايين كالمقعد الذي يروم النهوض ولا يقدر عليه لطول مكثه ، فصدأت آلاته بسبب عدم الاستعمال والجري في البحار ، واختلست أموال كثيرة من التجهيزات العسكرية ولا سيما في تجهيز الاسطول وشراء البواخر والمدرعات ، وصار الترقي في المراتب لا يبنى على القدم والاضطلاع والاستحقاق ، بل على الالتماس والانتساب والرشوة ، فكان الضابط يرتقي الى المراتب الكثيرة في أوجز مدة وقد يكون لا يعرف للجندية معنى حتى ولا احترام من فوقه في الرتبة ، وكان الضباط يبيعون رواتبهم التي تبقى دينا عند الحكومة للسماسرة بأثمان بخسة ، حتى يبعث المئة قرش بأربعة قروش ! وبيع حلّة (بدلة) العسكري التي تشتريها الدولة بمئات من القروش بعشرين قرشا .. أي ان المستحق للراتب والحلة كان يوقع على الورقة المؤذنة بالوصول اليه على القاعدة والاصول ، كأنه استلم الحلة من مخزن الالبسة أو قبض الراتب من صندوق الخزانة ! ثم يسلمها للسمسار فيعطيه هذا في مقابلها ما يتفقان عليه ، ثم يتفق السمسار مع المحاسبجي ومن فوقه ويربحون الفرق ، ويقيدون ذلك في الدفاتر (ايراد ومصرف) كأنها جرت على القاعدة والاصول . وبهذا أصبح الضباط في حالة يرثى لها . وكنت ترى ضباط البحرية البالغ عددهم نحو ستة آلاف في قهوات الاستانة خلوا من العمل يتجولون في شوارعها وحاراتها !!

اشتبهت الادارة المستبدة في أمراء العسكرية الذين تعلموا في أوربا وخدموا الامة والوطن وصارت لهم ملكة ومعرفة تامة بأحوال الزمان ، فابعدتهم عن الاستانة وأشغلتهم بالوظائف الثانوية بداعي ميلهم الى الافكار الحرة واعادة القانون الاساسي ، ولقد بلغ عدد الراجعين منهم الى الاستانة بعد حدوث الانقلاب ستين شخصا من الباشوات وأمراء العسكرية وخمس مئة ضابط ، ومنهم رجب باشا وفؤاد

باشا الشهير وناظم باشا وهو صهر عالي باشا . وأصبحت قيادة العساكر وادارة المدارس العسكرية بأيدي الناس لا كفاءة لهم وليس لهم عمل الا التجسس على أصحاب الافكار النيرة وابعادهم عن مركز الادارة ، وكانوا يعدون ذلك خدمة لمنافع السلطنة والمحافظة على الخلافة الاسلامية ! ! ! فأصبح للتجسس والمراقبة دائرة من أعظم دوائر الدولة ، لها مراكز وشعب كثيرة ومعاشات وافرة غير الاحسانات والانعامات ! ! .

فكان الجواسيس ينظمون التقارير في كل حادثة ومسألة صغيرة كانت أو كبيرة ، ويختلقون المسائل ويفترونها ويصورونها في قوالب مستحيلة يبذها العقل ويأباها أولو النظر الصحيح والوجدان السليم ، وما ذلك الا لاظهار خدمهم واثبات تيقظهم ومطالبتهم لنيل المكافأة ، والمابين لا يكل من تحقيق مضمون هذه التقارير لعله يجد في مئة كاذبة واحدا صحيحا ، فاذا قالوا : « فلان له قصد سيئ بالخليفة » أو « له مخابرة مع حزب تركيا الفتاة » أو « عنده أوراق ضارة » كانت كل واحدة من هذه التهم كافية للدمور على منزله وتفتيش أوراقه وهتك حرمته ثم نفيه أو حبسه أو عزله وابعاده ، فكانت شبهم هذه تدور على حدوث المؤامرة ضد الذات الملوكية والمس بحقوق الخلافة الاسلامية ، على انهم لم يتخذوا في الحقيقة سياسة اسلامية وهي المعبر عنها عند الافرنج بقولهم « بان اسلاميزم Panislamisme » كما توجد سياسة سلافية « بان سلافيزم Panslavisme » وسياسة جرمانية « بان جرمانيزم Pangermanisme » ولا تجد في دوائر الدولة كلها قلم مخصوص للمصالح الاسلامية كما يوجد في باريس وبرلين وبطرسبرج أقلام ودوائر خاصة بدرس المسائل الاسلامية درسا تاريخيا علميا للوقوف على افكار المسلمين وهيئتهم الاجتماعية ، وعلى أحوال العالم الاسلامي في مشارق الارض ومغاربها ، ليكون الوزراء والموظفون على بصيرة ويقين من حقائق هذه المسائل الحيوية الاجتماعية . فقصدهم من السياسة الاسلامية انما هو أكل الحيات والتظاهر بالكرامات والتكبر على الناس والتشبه ببني العباس

لم تباشر الحكومة أمرا جديا لعمران البلاد واستخراج ثروتها الطبيعية والسير بها في معارج التمدن والرفاه ، وتعليم رعاياها أصول الزراعة والتجارة وعقد الشركات والتعاون على مافيه نفع البلاد ، بل ما كانت جميع المشروعات الوطنية فكانت لا تمكن من فتح المدارس

الخصوصية أو تعليم الاولاد ولا سيما المسلمين في المدارس والبلاد الاجنبية ، وحظرت تأسيس الجمعيات واطفأت حمية أرباب الهمم تذرعا بأنها تؤدي الى الثورة والانقلاب ! فكم نظر الولاة والمتصرفون شزرا الى مدرسة وطنية أسسها الفرد أو الى مدرسة سلطانية اسستها الجماعة أو الى شركة صناعية أو مالية عقدها الاهالي ، وسرعان ما كانت تتعطل ويمحى أثرها ، وكم منعوا الآباء من ارسال أولادهم الى المدارس الاجنبية أو الى مدارس أوربا ، وكم اضطهدوهم من أجل ذلك !!

ليس ما أجرته الحكومة من مد بعض الخطوط الحديدية واصلاح المرافئ التجارية وتطهير المستنقعات الا اجابة لطلب الشركات الاوربية وتوسط بعض المتنفذين للاستحصال على امتيازاتها والاستفادة بما يعود عليهم بسببها من المنافع الشخصية ، فمنح الامتياز كان من قبيل الانعام والاحسان لا يكاد يتم لصاحبه ويأخذ به الفرمان السلطاني حتى يبيعه لشركة أجنبية ويربح منه الملايين فيوزع نصفها على الذين كانوا عونا له في الحصول على الامتياز ، ويبقى النصف الآخر ربحا صافيا له في مقابل اتعابه بالذهاب من المابين الى نظارة النافعة (الاشغال) والصدارة ، وملاحظة الخدم والكتاب والتقرب بهم الى كبير القلم أو الدائرة ، وكل زيارة تحتاج الى اكرام و(شوفة خاطر) !! . روى لي احدهم عن بعض النظار انه أوقف ختم مضبطة امتياز في مد سكة حديدية كبيرة على أخذ أربعين ألف ليرة عثمانية ، وانه لم يقبل أخذ حوالة على المصرف (البنك) أو قوائم نقدية خوفا من ظهور الارتكاب ، واشترط ان يكون ذهبا عينا ! قال الراوي فجاؤا بالمال وصفوه على منضدة كبيرة مرتفعة عمدا عمدا وكان عدد كل عمود خمسين ليرة فكان ذلك ثمان مئة عمود مصفوفة صفوفا متوازية ملزوزة ، وللاصفر الرنان فوق الرخام منظر عجيب ، فلما تم العد والحساب قال دولة الناظر وكان مستلقيا على فراش الموت (نامي ؟) يريد هل العدد تام فقيل له نعم ياسيدي تام ، فاخرج الختم من كيسه المعلق في عنقه وختم المضبطة ثم توفي بعد ثلاثة أيام فكانت آخر ملذاته من نعيم الدنيا ! ! . ولذلك كان فريق من الكبراء والموظفين يتمتع بالقناطير المقنطرة من الذهب ويقبض رواتبه سلفا ، وويل لعمال الخزانة ان لم يدفعوها — وفريق يتضور جوعا وهو ينتظر رواتبه المتراكمة دينا عنه

الحكومة من سبعة وثمانية أشهر في السنة ، وهي التي يعوّل عليها في الانفاق على نفسه وعياله النفقة الضرورية ، وكان ضباط العساكر مظلومين أكثر من سواهم فكانت رواتبهم وتعييناتهم على قلتها لا تعطى لهم وليس تحت أيديهم أموال ينهبونها أو رعية يرتشون منها ، ولقد كان ذلك من أعظم أسباب الانقلاب ، قال فيكتور هوكو: «ان الجوع ينقب في قلب الانسان ثقبا ويملؤه حقدا »

سقوط هيبة الحكومة في بلادها وفي الخارج

ان اختلال الادارة وتذبذبها لم يبق للحكومة قاعدة مطردة ولا أصولا مرعية لا في سياستها الداخلية ولا الخارجية ، وانما اصبحت ذات قواعد مختلفة وسياسات شتى بعضها يناقض بعضها ، فكانت تمحو في الغد ما أثبته في الامس ، وربما غيرت سياستها مرتين في اليوم بحسب الاشخاص والوقائع ، ولهذا سقط اعتبارها عند الدول الاجنبية فتجرأن على تهديدها حتى في المسائل الحقيرة كمسألة توني دلوراندو التي أوجبت خروج الاسطول الفرنسي الى جزيرة مدللي (متلاين) ، فصرخ إذذاك ماوسل سامبا زعيم الاشتراكيين في مجلس النواب الفرنسي قائلا : ماهذه السياسة الخرقاء ؟ انكم لم تحركوا ساكنا في المذابح الارمنية ولم تتداخلوا فيها توجب معاهدة برلين المداخلة فيه من طلب الاصلاح واجراء العدالة الانسانية ، والآن تتكبدون النفقات باحراق فحم الامة وارسال الاسطول لحماية نفرين من المرابين اقرضوا أموالهم على ان يكون ربحهم عشرين وثلاثين في المئة حتى أصبح مايطلب لهم عين السحت !.

وسقط اعتبارها أيضا في نظر رعاياها وصار اكثر الموجودين منهم في الديار الاجنبية يأنفون ان يكونوا من رعيتها ، فكانوا يتعمدون بقدر الامكان عن سفارات الدولة وقنصلياتها ، و بعضهم استبدل التابعية الاجنبية بالتابعية العثمانية

كان أرباب الحمية والغيرة الوطنية من العثمانيين ينظرون الى هذه الاحوال بعيون الاسف والاستياء و يعتقدون ان مصدرها الوحيد هو الاستبداد ولا تخلص منه الا بتعليم الامة وتنوير ذهنها ، والرجوع في الاحكام الى الدستور المنسوب لمدحت باشا وان لم يكن كله من بنات افكاره . فكان الاستبداد ضاغطا على جميع افراد

الامة اذا لم يقتصر بضغطه على ضعفائها واحرارها وحزب تركيا الفتاة فقط ، بل شمل جميع افراد خاندان آل عثمان وجميع المقربين من رجال الدولة الذين افنوا اعمارهم في تأييد دور الاستبداد وجمع الاموال والوزراء والموظفين كافة وجميع الاهالي ولا سيما في الاستانة ، حيث بطلت الافراح والجمعيات المشروعة لفقد النكاح أو للختان ، وحرم على الناس الاجتماع للسمر والحديث ، كل ذلك خوفا من الانقلاب ، وصار لا يؤذن لاحد بالذهاب الى أوربا ولو كان مريضا ، كما انه لا يؤذن للضباط بالتوجه الى الاستانة أو المرور بها ، وصار كبار الموظفين لا بد لهم من إذن مخصوص وارادة سنية لحركاتهم الشخصية وافعالهم البيتية حتى زواج بناتهم وأولادهم !!!

دخلت يوما على السيد جمال الدين الافغاني وهو في قصر لطيف على بابه الخدم وكانت تأتيه مائدة من (المطبخ العامر) فقال: اية فائدة من هذا القصر والخدم والمائدة وانا اذا اشتهيت أكلة بفتك (شواء) أو نشر فكر في جريدة أو التنزه في ناحية من المدينة لا استطيع . أيهنأ عيش الانسان بغير الحرية ! ولهذا فر الى باريس الداماد محمود جلال الدين باشا وابناه الامير صباح الدين بك والامير لطف الله بك ، وفر الى مصر احمد جلال الدين باشا رئيس الجواسيس وكثيرون غيرهم

اتحاد الارمن والاتراك في طلب الحرية

شكلت جمعية الانقلاب الارمنية بعد مذابح ساسون المتقدم ذكرها فرقة من الثائرين هجموا على البنك العثماني في الاستانة والقوا فيه القنابل سنة ١٨٩٦ ليلفتوا بذلك نظر الحكومة العثمانية والدول الاوربية الى وجوب القيام بالاصلاحات واعطاء الحرية وتعميم المساواة بين جميع الاهالي بلا فرق في الدين والجنس ، ثم ألفوا لجانا (Comités) كثيرة أهمها لجنة سيروب التي قاومت ست سنوات في جبال ساسون ، ثم حولت الجمعية نظرها الى جهة قافقاسيا (القوقاز) الروسية بسبب اضطهاد أميرها البرنس غاليتزين للارمن التابعين لروسيا وتسليط التتر المسلمين عليهم ، مما أدى الى حدوث مذابح باكو وفظائعها وعدة وقائع ومقاتلات ، وتصدي الثوار لقتل الرؤساء والقواد والامراء والضباط

الذين سببوا المذابح ، وكان قتل كل واحد منهم يكلف الجمعية الاموال والنفوس ، فقتل بليف مثلاً سبب هلاك أربعة من اعضاء الجمعية وصرف مئتي ألف فرنك ، وكذلك القاء القنبلة في موكب صلاة الجمعة أمام سراي يلديز فانه كلفهم خسائر جسيمة ، فعدلت الجمعية الارمنية بعد ذلك عن هذه الحركات ومالت الى الاتفاق مع تركيا الفتاة فعقدت مؤتمراً في ويانة حضره جماعة من الترك والارمن والمقدونيين والروم والكرد والعرب واليهود والارناؤط ، وكان الشارع في عقد هذا المؤتمر معلوميان افندي الارمني الشهير وقد تم اتفاقهم فيه على المسائل الآتية : (١) قلب الحكومة الحاضرة والسعي في تحقيق ذلك بجميع الوسائل (٢) تأسيس حكومة مقيدة دستورية لجميع رعايا المملكة العثمانية (٣) استعمال جميع الوسائل الانقلابية لتحقيق هذا المقصد . وذلك لان الحكومة المستبدة استعملت جميع الوسائل لخراب المملكة واطفاء نور العلم والحرية ، فأقفلت المدارس وحبست المعلمين ونفت التلاميذ وان الاماكن التي بقي فيها شيء من المدارس أنقصت التعليم فيها بايجاد مراقبة لم يسبق لها مثيل . وصارت الجرائد لا تنشر من الاخبار الا ما يؤذن لها بنشره بعد التحريف والتغيير أو الاختراع من جانب المراقب . وصارت التكاليف المستوفاة بلاعدالة لا تصرف على التعليم أو التبسط في الحضارة والعمران ، بل على الجواسيس والجرائد المؤيدة للظلمة المجندة لاعمالهم ولاسيما في البلاد الاجنبية ، وذلك لايهام الناس ومخادعة أوربا عن أحوال الممالك العثمانية .

فمنع العثمانيين من التجول والسفر ومنعهم من اخذ تذاكر الجواز (Passes-port) أوجبا تعطيل التجارة ، كما ان استيفاء التكاليف الاميرية بطريقة غير عادلة وفقدان الامن في البلاد وتراكم المحصولات وكثرة المرابا وفقدان وسائل الاختلاط كل ذلك كان سبباً قوياً في خراب الزراعة . فأصبحت البلاد التي كانت مزرعة الدنيا في عهد المدنيات السابقة خرابا ، وأراضيها قفرا بلقعا ، حتى هاجر منها أهلها الذين ولدوا فيها الى أمريكا وأوربا ومستعمرات أفريقيا ، ليفتشوا لهم عن قليل من الحرية والامن وأسباب المعيشة ، فالهاجرة والقحط أكلا العمل الذي بدئ بالمذابح وانتج الخراب للبلاد وخلوها من السكان . فلجميع ما ذكر من الاسباب أصبح الانقلاب

السياسي ضروريا لمنع اقتراض المملكة العثمانية ولتوقيف انحطاطها — تلك خلاصة المذاكرات والمناقشات التي جرت في المؤتمر

نهضة جمعية الاتحاد والترقي وانتشارها

وأما فرع جمعية الاتحاد والترقي العثمانية في أوربا فانه حدث الاختلاف فيه على الرياسة ، فانقسم إلى أحزاب وفارقه الكثيرون من اعضائه ، ولكن صاحب جريدة مشورت بقي ثابتا يتوفر على اصدار جريدته في أوقاتها وغيرها من المنشورات وكان الدكتور نظمي بك السلانيكي الاصل وغيره من ذوي الغيرة الوطنية من خير الاعوان له ، وقبل حدوث الانقلاب بأربع سنين كانت جمعية الاتحاد والترقي العثمانية ضعيفة عاجزة في حكم العدم ، ولذلك لم يعبأ بها أرباب السياسة ولم يعتدوا بأن لتركيا الفتاة حزبا موجوداً ، بل كانوا يرون ان هناك بعض المتشردين ينشرون أوراقا قليلة الجدوى لتخويف المابين ونيل الوظائف والاحسان ، وكانوا يعدون أحمد رضا بك معاندا مصرا على طلبه لتخليد اسمه بين الفلاسفة الحقيقيين ، مفضلا ذلك على حطام هذه الدنيا الفانية

تداخلت الدول الاوربية منذ أربع سنين في المسألة المكدونية أي في ولايات سلانيك وقوصوه ومناستر وطلبوا إصلاحها ، فزال منها بعض الظلم وتحسنت ادارتها تحقيقا لرغبة أوربا وخوفا من مداخلتها ، وسمحوا لاهالي تلك الولايات بقليل من الحرية ، فنفسوا بها عن صدورهم ونظروا في شؤونهم . وكانت البلغار والروم تشكل الجمعيات السرية السياسية المعروفة باسم كوميته (Comité) فسموا الداخل فيها (كوميته جي) باضافة اداة النسبة التركية إلى كلمة كوميته الافرنجية للمحافظة على قوميتهم وحقوقهم واوضاعهم ، وكانوا يبذلون أرواحهم وأموالهم في سبيلها ويظهرون من الحماسة والغيرة الوطنية مالا يقدر ولا يوصف . وكانت الحكومة المحلية تهابهم وتلاطفهم وتستميح رضاهم ، فمز ذلك على المسلمين من الترك والارناؤط سكان تلك الولايات ، واعتبروا باخوانهم في الممالك البلقانية المستقلة استقلالا كليا أو حديثا كمعاناة العصب ما لها الاسد ما لقد ما للغلط

والبوسنه والهرسك ، فاستيقظوا من نومهم وأفاقوا من غفلتهم ، وقالوا إلى متى نبقى في هذا الظلم والاعتساف والجور والاستبداد والذل والتحقير ؟

ولا يقيم على ضيم يراد به ... الا الاذلان عير الحي والوتد

مالنا لا نفعل كالروم والبلغار والرومان والصرب في محبة الوطن والدفاع عنه؟ ولما سألوا مشايخهم عن ذلك أجابوهم بان الاسلام يساعد ويحض على ذلك ، ووجدوا امامهم تعليمات جمعية الاتحاد والترقي فدخلوا فيها باختيار وشوق وحمية ، عارفين بما يتجه فعلهم من الفوائد المادية والمعنوية ، فتشكل لهذه الجمعية مركز في سلانيك وفروع عديدة في جميع جهات الولايات الثلاث المقدونية ، ولقد بلغ عدد اعضاء الجمعية في سلانيك وحدها سبعة آلاف شخص ، والجواسيس غافلون لا يدرون من أمرهم شيئا ، وكان جمهور الاهالي في الولايات الثلاث المذكورة يعتقدون بانه سيصيب بلادهم ماأصاب كريد وولاية الروملي الشرقية والبوسنه والهرسك . . . الخ ، ولذلك كانوا في الباطن يتمنون نجاح الجمعية وان لم يقدروا على التظاهر بذلك .

الامير صباح الدين وسياسته

اكب الامير صباح الدين على تحصيل العلم ولا سيما بعد وفاة والده فاستنار فكره ، وجنح للحرية والاخذ بوسائل المدنية الحديثة ، فأسس حزبا سياسيا يعرف بحزب (المشروطية وعدم المركزية مع التشبث الشخصي) ولسان حال الحزب جريدة (ترقي) التركية وقد تأسست سنة ١٩٠٦ ومحررها هو أحمد فضلي بك كاتب الجمعية . فعدم المركزية (Décentralisation) يقسم إلى قسمين عدم مركزية سياسية مثل مستعمرة كندا الامريكية مع انكلترا . وعدم مركزية إدارية وهو عبارة عن توسيع اختصاص الولايات وتزييد حريتها وانتخاب المجالس العمومية فيها كما أشير اليه في المادة (١٠٨) من القانون الاساسي ، وجرى تطبيقه قبلا فتشكل لولايات الشام مع فلسطين مجلس عمومي اجتمع مرة واحدة في بيروت ، وكان ذلك في أيام ولاية راشد باشا الذي صار بعد ذلك ناظرا للخارجية وقتل في واقعة جركس

حسن بك . فمراد البرنس صباح الدين بك بعدم المركزية هو عدم المركزية الادارية كما صرح به لا عدم المركزية السياسية الذي هو عبارة عن مختارية الادارة مثل حكومة كندا

ومرادهم بالتشبث الشخصي ان لا تكون الاهالي عالة على حكومتهم بل ان يسلكوا سبل التجارة والصناعة والزراعة في أمر معايشهم حتى لا يكونوا منتظرين شيب الرزق من حكومتهم والانكباب على طلب الوظائف للتعيش منها ، لان السنة في الحكومات المستبدة ان ينتظر الأولاد دائما الاعانة من أسرهم والأسر من أرباب مجالسهم وأرباب المجالس من حكومتهم . ولكن الامم الانكلوسكسونية بعكس ذلك فان أولادهم يعتمدون في تحصيل الثروة على أنفسهم ويختارون الصناعة اللائقة بهم . فهذه خلاصة افكار هذا الحزب السياسي

نهاية الفساد والخراب في احوال الدولة

زاد البلاء في السنين الاخيرة وتعسر تدوير دولاب الحكومة مع اجتهاد المأمورين أنفسهم في جره ، فحدث في الاذهان كدر من الامس وخوف من الغد ، واحتراس من كل انسان ويأس من كل شيء ونفرة زائدة وبغض وحقد كامنان في النفوس ، وعلم المقربون انهم على وشك الانقراض ، فضاق عليهم الوقت ولزمهم الاستعجال ، فتهالكوا على ادخار الاموال واقتناء العقار ، وأودع الدهاة منهم ثروتهم في مصارف أوربا وأمريكا ، وتطلبوا أعلى الرتب والمناصب فنالوها واستفادوا من الحال الحاضرة بقدر ما أمكنهم . ولم يفكر الواحد منهم الا بنفسه وأولاده ثم بالاقرب فالاقرب من أسرته ، واستماتوا في سبيل الوصول الى السعادة ونفوذ الكلمة بالتقرب ، واستحوذوا على مناصب الدولة ورتبها ونياشينها والقابها ، ووجهت رتبة امراء العسكرية ورتبة بالا العلمية على المشايخ ذوي التيجان والعمائم ، ومنحوا الراحة من الخدمة العسكرية هم ومن انتسب اليهم من الرفاعية في جميع المملكة فاصبحوا لا ينتظمون في سلكها ، فكانت هذه المنحة من غريب التناقض ، وكان اذا انصب الانعام على فرد أو أسرة انهمل كالغيث المتواصل وانصب

كله في زرع ذلك الفرد او الاسرة دون ان يفيض منه شيء على المزارع المجاورة ، ولهذا قال احد الفضلاء :

أمير المؤمنين فداك نفسي ونفس (ابي الضلال) لها فداء
اتيتهم وقتلنا جميعاً لعمرك ان ذا لهو البلاء
فلا والله ماعدلوا بعدل ولكن انت تفعل ماتشاء

واحتكروا أوقاف الجوامع ومزارعها بل ضبطوها ضبطاً بلا حكر ، و باعوا امتيازات الامور النافعة للاجانب فاضروا الدولة بذلك اضرارا جمة ، وشرهت نفوسهم للعجب وتطلعت أعناقهم عظمة وكبرياء . وزاد بهم الحرص والطمع حتى فقدوا جميع المزايا الانسانية ، فصار الواحد منهم كأنه وحش مفترس ، ينقلب يوم سقوطه وابعاده عن منصب الدولة شيطانا رجيما ، كما ظهر من افعال فهيم باشا وهو منفي الى بروسه التي أهلكه الاهالي فيها ضرباً بعد إعلان الحرية

كنا أشرنا الى هذه الحالات المنكرة المكدرة ، والى قرب حدوث الانقلاب في مقالة عنوانها « حكمة التاريخ » نشرتها جريدة طرابلس الشام في عددها (٥١٧) الصادر في ١٥ تموز (يوليو) سنة ١٩٠٣ بعد ان بدّل المراقب فيها وحرف كما أراد ، ظنا منه أنها تخفى وربما خفيت على فطنته ودقت على فهمه ، ولكنها عندما بلغت الاستانة واطلع عليها الملدوغون صدر الامر بتحليل الجريدة ، فكاد بركان الاستياء تنفجر منه فوهات في عدة جهات ، لأن بقاء المقال على ماذكر غير ممكن في القرن العشرين ، خصوصا وان البلاد العثمانية متوسطة بين أوربا والشرق الاوسط والاقصى . ومما زاد اختلاطنا بالعالم المتمدن تجديد السكك الحديدية وتوارد بواخر الشركات الاجنبية على ثغورنا ، ومشاهدتنا صور السينماتوغراف وسماعنا اصوات الفونوغراف ، وركوبنا الترام الكهربائي والحوامل والدراجات كل ذلك كان من دواعي اختلاط الامم وامتزاجها ، واصبحت المسافة بين الاستانة وباريس اقل من ستين ساعة بعد ان كانت تقطع في شهور وأعوام

عمت النابغة الجديدة من الشبان المتعلمين في مدارس الدولة الملكية والعسكرية ، أو في المدارس الاجنبية التي افتتحها الاوربيون والاميركيون في الشرق ودعم منها الحكومة

المسلمين من دخولها والتضييق عليهم وعلى أوليائهم في ذلك ، أو في المدارس الخصوصية التي اسستها طوائف الروم والارمن واليهود والبلغار ، فجعلت النابغة الجديدة من الشبان والبنات اللغات الاجنبية ، وطالعوا الجرائد والكتب ووقفوا على مواضع الضعف في الدولة ، وادركوا محل الخلل ، وصار يتخرج في كل سنة في هذه المدارس عدد عظيم متشبعون بفكر الحرية ومتخلقون بالاخلاق الاوربية والحماسة الوطنية . فكانوا كلهم موضع شبهة أولئك الجهال المستبدين بالامر ، فضيقوا عليهم واضطهدوا هؤلاء الشبان اضطهادات كثيرة شتى كالنفي والحبس والمراقبة ودمور المنازل وتفتيش الاوراق ، فكانوا كلهم عرضة لاستبداد المستبدين .

فلما حدث الانقلاب في ٢٤ تموز (يوليو) وانفجر في سلانيك وما جاورها من الولايات بركان الاستياء كان هؤلاء الشبان وجميع العثمانيين مساعدين ومعضدين لحزب تركيا الفتاة وجمعية الاتحاد والترقي ، ولذلك لم تحصل معارضة ولا مقاومة من احد لان الجميع مستاؤن حتى المستبدين انفسهم والمستبدين من الحال الماضية والوزراء الذين اودعوا السجن واسترد منهم ما اختصبوه من الاموال لان كلا منهم كان يتطلب اكثر مما ناله ، ولو لم يحدث الانقلاب بالصورة التي ظهر فيها لحدث بصورة اخرى بعد تبدل السلطنة ولكان اذ ذاك مدهشا دمويا

انفجار بركان الحرية وحدوث الانقلاب في ٢٤ تموز

تسنى لجمعية الاتحاد والترقي العثمانية في سلانيك اخفاء أمرها مدة ولكن رائحتها فاحت بعد ذلك لكثرة الداخلين وصعوبة الكتم والاخفاء ، فاحس بها جواسيس سلانيك وبعثوا بتقاريرهم إلى المابين ، فأرسلت الجواسيس من الاستانة ، فقررت الجمعية اعدام الذين ثبت لديها تجسسهم وخيانتهم للوطن ، وعينت فدائيين من اعضائها بالقرعة أو بالتراضي

وكان القائمقام ناظم بك قومندان مركز سلانيك يبذل مجهوده في كشف اسرار الجمعية فذهب اذ ذاك الى الاستانة لعرض معلوماته ، ورجع منها ثالث الفي قريش ضما على راتبه فزاد اجتهاده وتحريه ، وطلب ثانية الى الاستانة ، وبينما كان على

أهبة السفر اذ فوجئ بضربة من احد الضباط فذهب الى الاستانة مجروحا وحضر بعد ذلك الى سلانيك صادق باشا وماهر باشا وأمير اللواء يوسف باشا وبعض الياورية وعدة من موظفي الملكية ونظموا دفترا باسماء كثير من المتهمين بعضوية الجمعية ، وحبسوا ونفوا والقوا الرعب في قلوب الناس حتى كاد اليأس يستولي عليهم ، فقام في مناستر صلاح الدين بك قائمقام اركان حرب والبيكباشي نيازي بك الارناؤطي بتشكيل فرقة من العساكر الوطنية وذهبوا لناحية (رسنه) وهي في الغرب الشمالي من مدينة مناستر على مسافة ثلاثين كيلو مترا ولحق بهما كثيرون من الوطنيين وانور بك البكباشي صهر ناظم بك قومندان سلانيك وكان طلب الى الاستانة ووعد بمكافأة كبيرة ولكنه اختار نفع وطنه على منفعته الذاتية

ثم قتل في سلانيك أحد الجواسيس فقلقت حكومة الاستانة قلقا عظيما وطلبت مفتي الالاي مصطفى افندي لتستفهم منه عن هذه الاحوال ، وضمت إلى معاشه خمس مئة قرش ! ! وبينما كان خارجا من الفندق للسفر الى الاستانة جرحه أحد الضباط بحضور جم غفير ، وهرب الجارح من دون ان يعارضه أحد من الحاضرين ولا أخبروا عن أشكاله وصفاته ، فندبت حكومة الاستانة للسفر الى (رسنه) الفريق الاول شمسي باشا قومندان (متروبجه) فاختار من يعتمد عليهم من الضباط وتابورا من العساكر وحضر على القطار الى سلانيك ومنها الى مناستر وذهب تو إلى إدارة التلغراف لمخابرة المابين ، فخرج عليه أحد الضباط وقتله ، وامتنع من معه من الضباط والعساكر عن الزحف على (رسنه) ومقاتلة اخوانهم

ثم قتل على هذا الوجه كثير من الجواسيس الملكيين والعسكريين فقرر مجلس الوكلاء ارسال ثلاثين ألفا من عساكر الاناضول . ولما وصل منهم إلى سلانيك الثلاثة توابير الأول امتنعوا عن مقاتلة اخوانهم وانضموا اليهم أيضا ، فأحس المابين بأن سوق عسكر الاناضول الى الروملي إنماء لقوة الجمعية فأوقف ارسال بقية عساكر الاناضول الى سلانيك ، ثم اجتمع في (فيرزو بك) عشرون ألفا من الارناؤط وذهب سبع مئة من رؤسائهم الى اسكوب لاعلان القانون الاساسي والحكومة المقيدة وفي يوم الخميس ٢٣ تموز (يوليو) سنة ١٩٠٨ خرج الناس في سلانيك

صباحا ووجدوا اعلانات مختومة بختم الجمعية أي جمعية الاتحاد والترقي العثمانية تدعوهم الى الاجتماع في يوم الجمعة لاعلان القانون الاساسي والحرية ، فلم يتمهلوا للغد بل اجتمعوا في ذلك النهار في ميدان أوليمبوس على الطوار (الرصيف) في مدينة سلانيك وضج الجمهور قائلا إما الحرية واما الموت !!. وأول من خطب على طنّف (بلكون) فندق (أوليمبوس بلاس) غالب افندي بالتركية ثم مانويل قره صو باليهودية (الاسبانية) ثم روصو افندي بالفرنسية وسليمان افندي بالتركية وفضلي بك نجيب عمر وجريدة (عصر) بالتركية وفيلوطاش بابا جورج بالرومية والتركية وترجمان المحكمة المخصوصة (فرق العادة) بالبلغارية وفي ختامهم عادل بك رئيس البلدية بالتركية ثم هتف الجميع « فليحي الوطن ، فلتحي الامة ، فلتحي الجمعية ، فليحي الجيش ، الحرية أو الموت » وأعدوا في تلك الليلة مأدبة ضربت فيها الموسيقى العسكرية على الانغام المرسيلية :

(1) Allons enfants de la patrie le jour de gloire est arrivé

وكانت ترجمت بالتركية هكذا : «قالقك أي أهل وطن شان كونارى كلدي »

وفي ليلة الجمعة وردت رسالة برقية إلى حلمي باشا المفتش العام لولايات مكدونية بصدور الارادة السنية باعادة القانون الاساسي، فاجتمع الناس في سراي الحكومة ، واعلنت الحرية والقانون الاساسي رسمياً بحضور المفتش العام ومشير الفيلق الثاني ابراهيم باشا، وموظفي الحكومة والبلدية واعضاء الجمعية وابتدأ موسم الافراح والسرور .

الخلاصة واسباب الانقلاب بلا سفك دماء

حدث الانقلاب العثماني بلا سفك دماء ولا حصول اضطراب أو قلاقل في

---

(١) المنار : هذا البيت من أبيات لحن الثورة الفرنسية وترجمته بالعربية ترجمة حرفية نظما هكذا :

هلموا يا بني الوطن فيوم المجد قد وافى

المملكة كما حصل عند باقي الامم من الانكليز والفرنسيين والامريكان والمجر والروس وغيرهم » وفي ذلك قال بعض رجال السياسة : « لا تنبت الحرية مالم تسق بالدم » ولذلك أسباب كثيرة منها :

(١) ان الحكومة ليست حكومة مطلقة كما يظنها الناس ويسميها الافرنج (Théocratique) وانما هي مقيدة باحكام الشرع الشريف الذي يأمر بالشورى ويحض عليها كما ذكر في صدر هذه الرسالة . فالانقلاب لم يضيع حقوق السلطنة والخلافة كما ضيع انقلاب الفرنسيين وغيرهم حقوق ملوكهم المطلقة المقدسة الالهية !!! حتى انتصر لها فريق من الناس وقاتلوا في سبيل استرجاعها ولم يزالوا يطالبون بها في هذا القرن العشرين عصر التمدن والعلم والنور .

(٢) عدم وجود امتيازات لصنف من أصناف الامة العثمانية كما يوجد عند الفرنسيين للاشراف وللرهبان امتيازات وحقوق مشروعة على الاراضي بحسب عرفهم وشرعهم القديم، ولذلك قاتلوا عليها لما حدث الانقلاب الفرنسي وحرمهم من حقهم المشروع على زعمهم واعتقادهم ، أما الانقلاب العثماني فلم يضيع لاحد حقا فان الحقوق التي كانت على الاراضي للدره بكوات (دره بكلر «*») المعروفين عند الافرنج باسم (Féodalité) وهي في المملكة العثمانية حقوق الزعامة ألغيت بعد التنكيل بالانكشارية في عهد السلطان محمود خان ، وأعطي لاصحاب هذه الحقوق ضمانة ورواتب استوفوها مدة حياتهم ومنهم من لا يزال في قيد الحياة ليومنا هذا يستوفي حقه من الخزانة في كل سنة ، ووضع أخيرا قانون الاراضي الموافق لاحكام الشرع وهو من أحسن قوانين الدولة وضعا وترتيبا كما هو معلوم عند طلبة مدارس الحقوق . فالمسلمون لا فرق في الحقوق بين الشريف منهم والوضيع وغير المسلمين « لهم مالنا وعليهم ما علينا » اما الامتيازات التي وهبها السلطان محمد

(*) المنار : يراد بكلمة (دره بكلر) في التركية أصحاب الزعامة والنفوذ الفعلي في المقاطعات وقد كانت بلاد الدولة معظمها على هذا النمط ولا سيما في الاناضول فان السلطة والنفوذ كانا في أيدي هذا الصنف من الناس

الفاتح للروم وأقرهم عليها والامتيازات الاجنبية التي أنعم بها سلاطين آل عثمان على الاجانب تفضلاً منهم واحساناً لا بحرب وغلبة فسيجري الاتفاق عليها بصورة حبية يرضى بها الجميع .

(٣) ان الافراد الذين عزلوا من وظائفهم وصودر ما استحوذوا عليه من الاموال المنقولة وغير المنقولة بسبب ارتكابهم واستبدادهم يعترفون بانهم ادخروا هذه الاموال الكثيرة من غير الوجوه المشروعة بل بأكل أموال الامة والدولة بالباطل ، كما يعترف الاذكياء منهم بمشروعية هذا الانقلاب ولزومه وفائدته ، وقد صرحوا بذلك وأقروا به فلا يتصور قيامهم للمطالبة بشيء أو لاعادة الادارة السابقة المستبدة ، وليس لهم عصبية تساعدهم على ذلك ان هم أرادوا أو حاولوا . وإن الامة بأجمعها عرفت الحق من الباطل والنافع لها من الضار ، نعم ان الموظفين الذين خدموا مدة ثم ألغيت وظائفهم أو عزلوا منها لهم حق في طلب راتب التقاعد أو التوظيف في وظائف أخرى ، إذ لا يليق بشرف الامة ان تلقي على قارعة الطريق جماغفيرا قضوا حياتهم في خدمة الادارة السابقة ولا معاش لهم ولعيالهم غير ما كانوا يتقدونه من الرواتب ، فان هذا الانقلاب الذي بدأ بالشفقة على الاهالي المظلومين من شأنه ان يستكمل الشفقة والحنان أيضا في حق الظالمين لتتم سعادة الامة ولا يلحق بأحد ضرر ولا خسران .

والحاصل ان الفضل في حدوث الانقلاب العثماني من دون سفك دم ولا حصول اضطراب وقلاقل في المملكة انما هو للشريعة الاسلامية وما في احكامها من العدل والمساواة في الحقوق . ولهذا كان رد الفعل أو الرجعة (Réaction) في هذا الانقلاب غير محتمل بل هو مستحيل لعدم وجود اسباب معقولة أو مشروعة تحفز اليه ، بخلاف ما حدث في فرنسا وأمثالها إذ كان للقائمين برد الفعل أسباب كثيرة تحملهم على القيام لاعادة الادارة السابقة . اهـ